S/2012/921

الأمم المتحدة



Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من السيد أندرس فوغ راسموسن، الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، الذي يحيل فيها التقرير المتعلق بالتقدم الذي أحرزته عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون



181212 181212 12-64715 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي إلى الأمين العام للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠١١) و ٢٠٦٩ (٢٠١٢)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر الضميمة). وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرضه على مجلس الأمن.

(توقيع) أندرس فوغ **راسموسن**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى الأمم المتحدة بشأن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٦٩ (٢٠١٢) لإعلام الأمم المتحدة بالتقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ويغطي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢ – انخفض مجموع قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2012/692)، وفقا لخطة إعادة النشر التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي. ويوجد حاليا على مسرح العمليات نحو ١٠٦ ٨٠٠ فرد أرسلتهم ٢٨ دولة عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي و ٢٢ دولة غير عضو فيها.

٣ – وتكرر منظمة حلف شمال الأطلسي دعوتها إلى أن تقدم دول أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعما لهذه البعثة التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة وذلك من خلال توفير مستشارين ومدربين لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة إلى تقديم الدعم لتمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية ولقطاعي الحوكمة والتنمية المدنيين.

٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تقديم المساعدة لحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ مجموع الخسائر البشرية في صفوف القوة الدولية للمساعدة الأمنية ٨١٧ فردا، منهم ٧٢ قتيلا سقطوا أثناء العمليات، و ٧٤٠ جريحا أصيبوا أثناء العمليات، و ٥ وفيات غير ناجمة عن المعارك. وفي نفس الفترة، بلغت الخسائر في صفوف قوات الأمن الأفغانية ٢ ٠٧٨ فردا، منهم ٥٦٠ قتيلا سقطوا أثناء العمليات و ١ ٤٢٠ جريحا أصيبوا أثناء العمليات[(١)].

٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها موافقا بوجه عام للاتجاهات الموسمية. وانخفض العدد الإجمالي للحوادث الأمنية انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١١. واستطاعت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية

---

(١) ترد هذه البيانات المتعلقة بخسائر قوات الأمن الوطني الأفغانية للعلم فقط. وتعكس هذه البيانات المعلومات المتوفرة لدى القوة الدولية للمساعدة الأمنية ويمكن أن تكون مختلفة عن الأرقام الرسمية التي تنشرها السلطات الأفغانية المعنية.

للمساعدة الأمنية، عبر مجموعة من العمليات التي نفذتها، إحباط معظم جهود المتمردين الرامية إلى الحفاظ على وتيرة عملياتهم عن طريق الاعتداءات والاغتيالات الرفيعة المستوى. ونتيجة لتحسّن فعالية قوات الأمن الأفغانية، لم يستطع المتمردون استعادة المناطق التي فقدوا سيطرتهم عليها، وظل معظم الأفغان في مأمن من هجمات المتمردين[٢].

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،كان المتمردون مسؤولين عما يقرب من ٩٤ في المائة من مجموع الإصابات بين المدنيين[٣]. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية العمل مع قوات الأمن الوطني الأفغانية على بذل كل جهد ممكن من أجل حماية السكان الأفغان ومنع وقوع الإصابات بين المدنيين والتخفيف من حدتها.

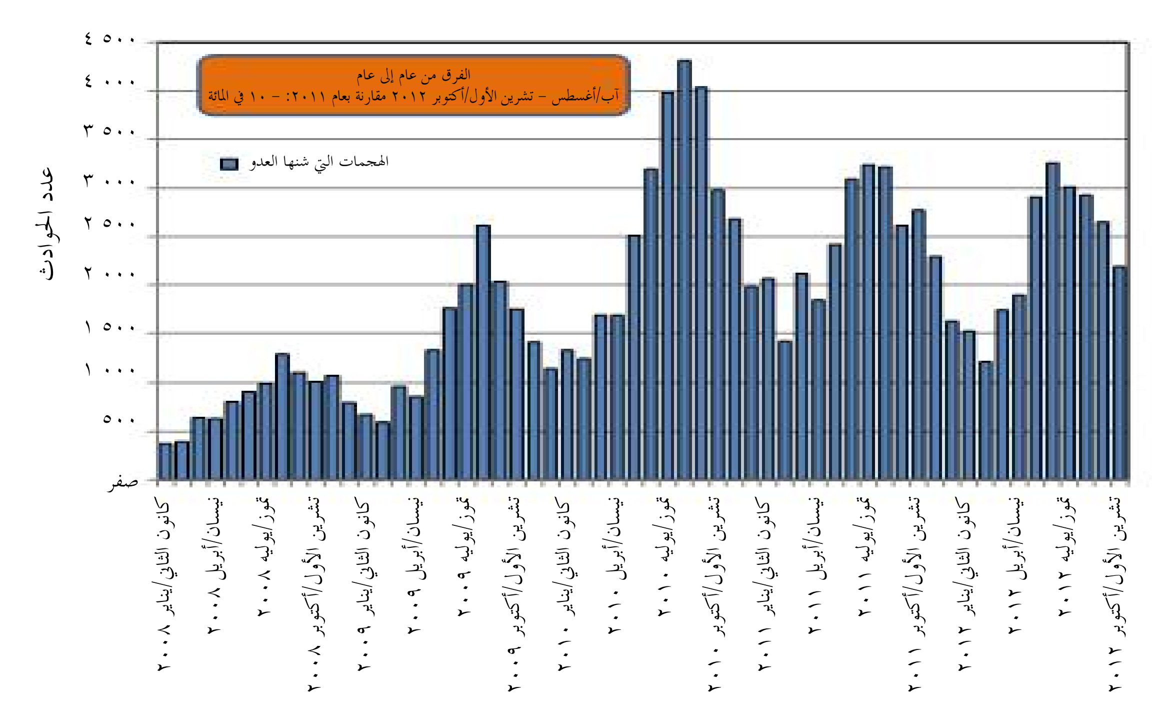
٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بدعم من المجتمع الدولي، في التهيئة لنقل المهام التي ستتوقف عن أدائها بعد عام ٢٠١٤، إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية أو إلى الوكالات الوطنية أو الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء.

---

(٢) في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نُفّذ ٨٠ في المائة من الهجمات التي شنها العدو في مناطق لا يعيش فيها سوى ١٨ في المائة من السكان.

(٣) يشير مجموع الإصابات بين المدنيين إلى الإصابات التي تم تأكيدها والتي تعزى مباشرة إلى العمليات العسكرية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية أو للمتمردين؛ وتشمل أرقام إصابات المدنيين الناجمة عن أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية الإصابات الناجمة عن حوادث السير.

الحالة الأمنية



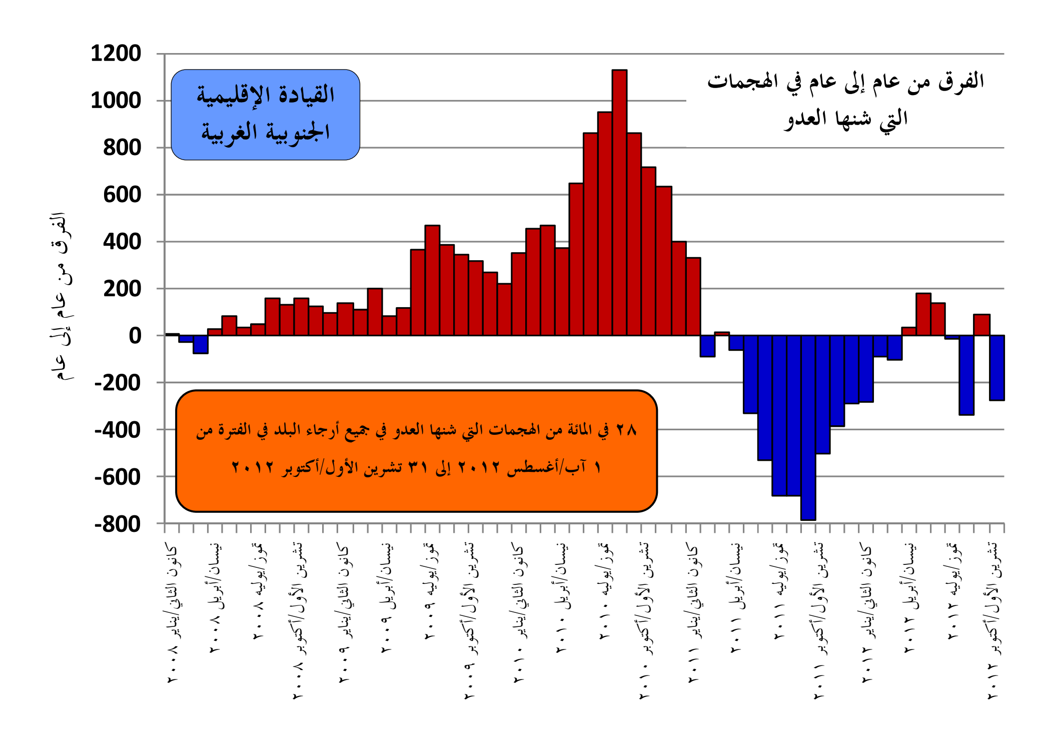
٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الهجمات التي شنها العدو[٤] بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. وواصل المتمردون تحاشي الاشتباكات الحاسمة ومنحوا الأولوية لاستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتواصلت الهجمات الرامية إلى اغتيال المسؤولين في حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، حيث حاول المتمردون تعطيل قدرة الحكومة على الاضطلاع بصورة فعالة بأعمال الحوكمة وتوفير الأمن. وما زال التمرد يؤثر بشكل رئيسي على المنطقتين الجنوبية والشرقية من أفغانستان، حيث أبلغ عن ٩٠ في المائة من الحوادث الأمنية[٥] ضمن مناطق القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، والقيادة الإقليمية الجنوبية، والقيادة الإقليمية الشرقية. ولا تزال الهجمات التي تنفذها عناصر داخلية تمثل تحديا رئيسيا للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ولقوات الأمن الأفغانية، لأن هذه الهجمات يمكن أن تؤدي إلى توتر العلاقة بين قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

(٤) تشمل الهجمات التي يشنها العدو عملياته العسكرية (الهجمات التي يشنها العدو بإطلاق النار بشكل مباشر، وغير مباشر، وبأسلحة أرض – جو) والحوادث المرتبطة بأخطار المتفجرات، وهي تشمل فقط الهجمات المنفذة (التفجيرات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة/وانفجارات الألغام).

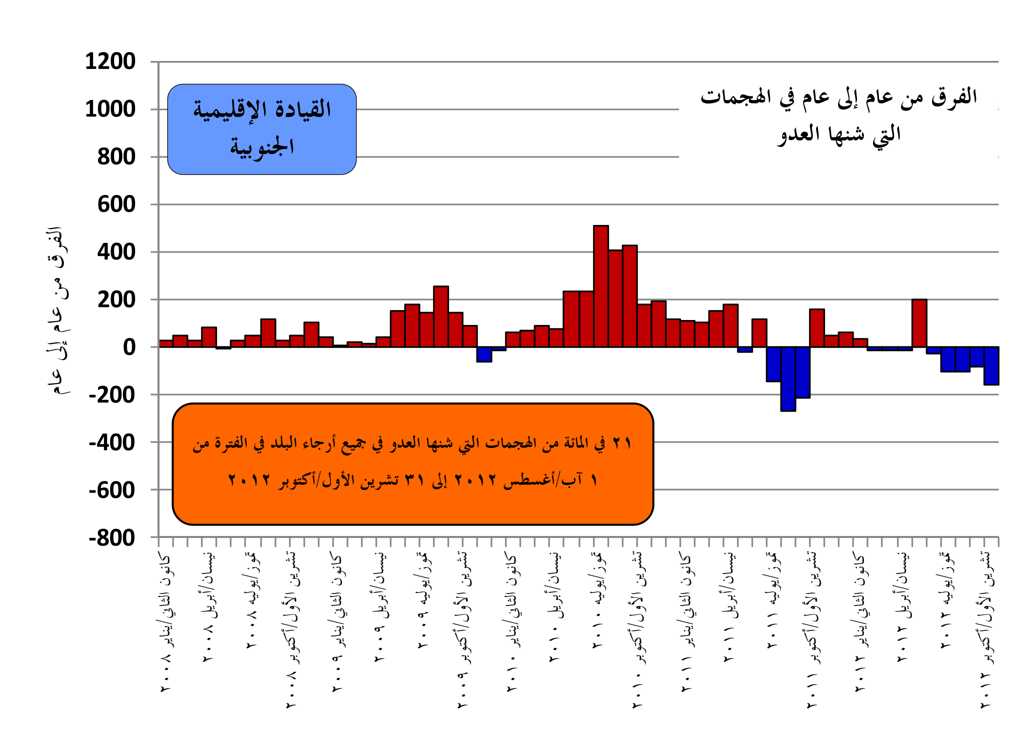
(٥) تشمل الحوادث الأمنية جميع الحوادث التي ينفذها المتمردون، وتضم بالإضافة إلى ذلك احتمالات الهجمات بأجهزة متفجرة مرتجلة، أي الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام التي أمكن العثور عليها ونزعها، فضلا عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تنفجر قبل الأوان، والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يسلمها المواطنون.

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، كانت الحالة الأمنية على النحو التالي:

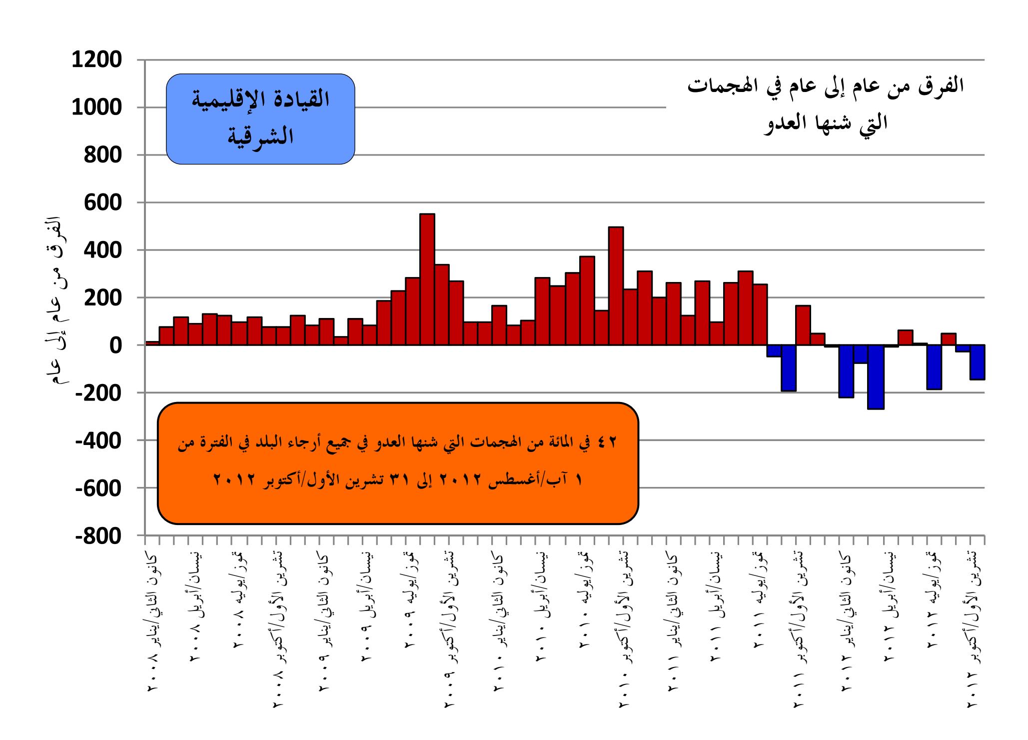
(أ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الهجمات التي شنها العدو بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. وكانت منطقة وادي نهر هلمند الوسطى هي الأشد تنازعا عليها في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، تواصل تأثّر الحالة الأمنية في شمال مقاطعة هلمند بنشاط المتمردين. وأدت عمليات قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى انخفاض طفيف، ولكن مطرد، في عدد الحوادث الأمنية في المنطقة. وستظل هذه المنطقة مهمة بالنسبة للمتمردين، وتقدّر القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن المتمردين سيواصلون مساعيهم لاستعادة مركز قوتهم الذي فقدوه.



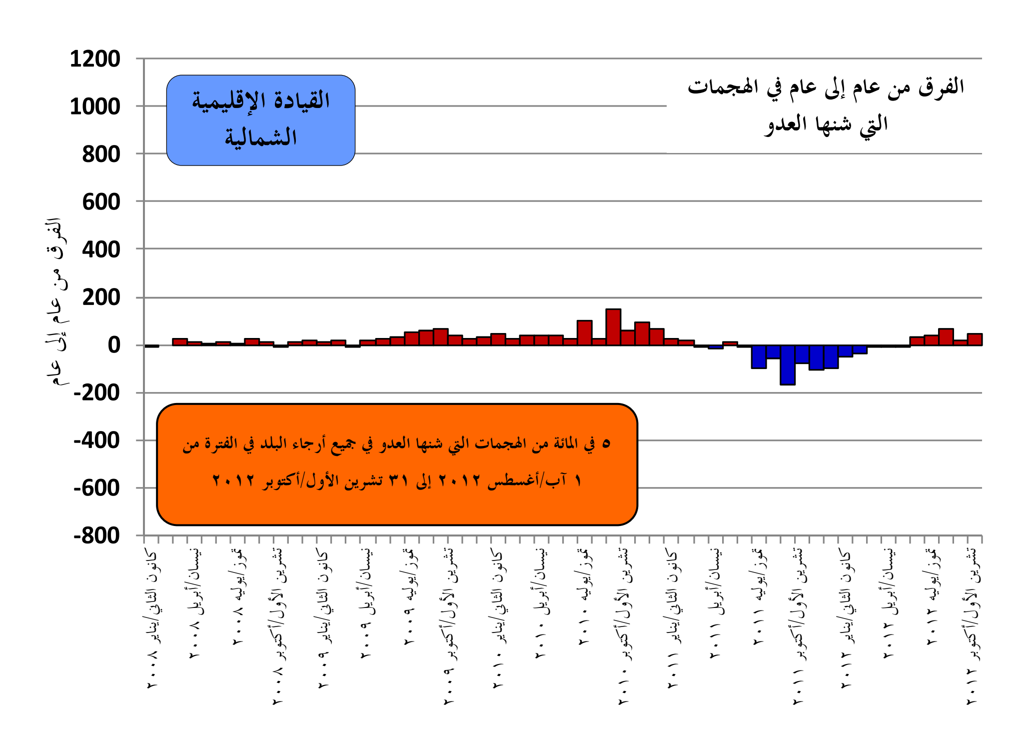
(ب) القيادة الإقليمية الجنوبية – انخفض عدد الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. وفشلت محاولات المتمردين الرامية إلى استعادة نفوذهم وسيطرتهم على الملاذات الآمنة التي فقدوها واستعادة حرية التنقل، وذلك نتيجة لتحسين قدرات قوات الأمن الأفغانية ونجاح عمليات الأفرقة المشتركة. وظلت النيران المباشرة وسيلة الاشتباك الرئيسية، تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وعلى غرار بقية القيادات الإقليمية، سيسعى المتمردون إلى زيادة عدد عمليات اغتيال المسؤولين في قوات الأمن الأفغانية وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في محاولة لتقويض الشعور بالأمن في نفوس السكان المحليين.



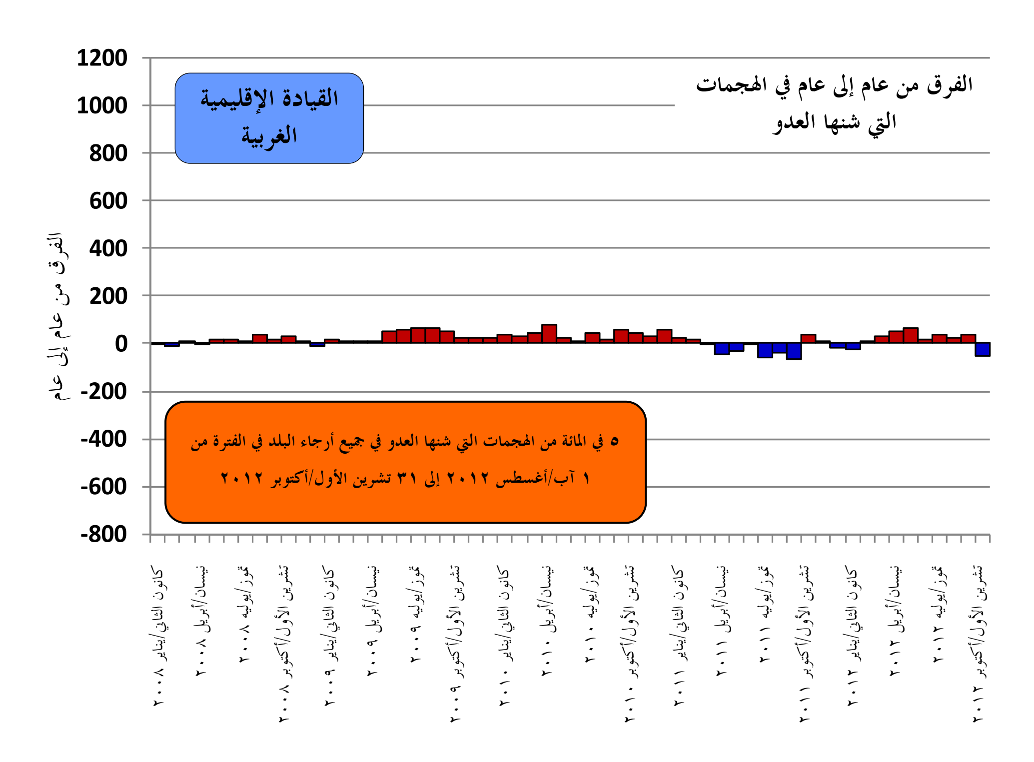
(ج) القيادة الإقليمية الشرقية – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الهجمات التي شنها العدو بنسبة ٤ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. ويُقدّر أن التمرد في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية أكثر تشرذما مقارنة بمناطق القيادات الإقليمية الأخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى العوامل الجغرافية والاختلافات في مقاصد وبرنامج كل جماعة من الجماعات المتمردة. وتؤثر الحالة على الحدود تأثيرا كبيرا في نشاط المتمردين في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية. ويؤدي الافتقار إلى نهج محسّن موحد تجاه الحوادث العابرة للحدود، في كلا الجانبين، إلى السماح للمتمردين بالاحتفاظ بقدر كبير من حرية التنقل، الأمر الذي يسمح لهم باستخدام المنطقة الحدودية لممارسة الأنشطة الإجرامية وأنشطة التمرد على حد سواء.



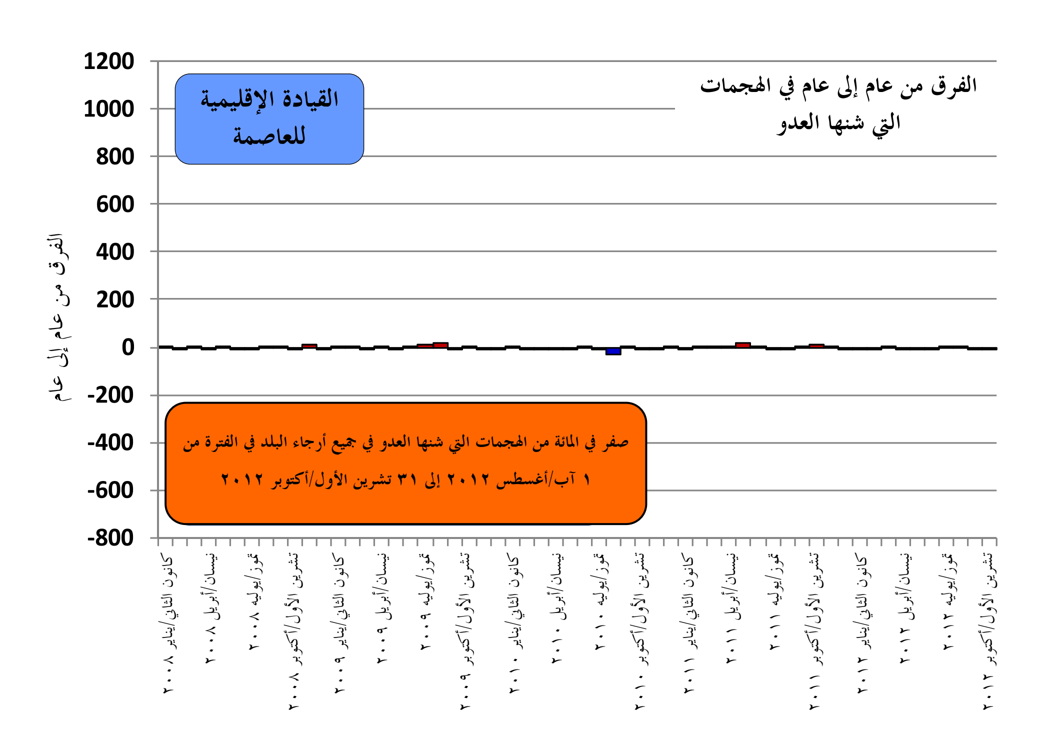
(د) القيادة الإقليمية الشمالية – رغم أن الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد زادت بنسبة ٦٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١، فإنها ما زالت منخفضة مقارنة بمعظم مناطق القيادات الإقليمية. ومن غير المحتمل أن يستطيع المتمردون مواصلة بذل جهود مطردة ومركزية داخل منطقة القيادة الإقليمية الشمالية بسبب الضغط المستمر الذي تمارسه قوات الأمن الأفغانية ومديرية الأمن الوطني. وفي مواجهة تزايد فعالية قوات الأمن الأفغانية، رد المتمردون بتنفيذ هجمات كبيرة أدت إلى إصابات عديدة في صفوف المدنيين (مثل الهجوم المنفذ في ميمانه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر). وتمثل شبكة المصالح المعقدة التي كثيرا ما تتداخل فيها مصالح المتمردين بمصالح أصحاب النفوذ المحليين وجماعات التهريب المحلية في المناطق الحدودية، تحديا لقوات الأمن الأفغانية.



(هـ) القيادة الإقليمية الغربية – زاد عدد الهجمات التي شنها العدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١، رغم أنه ظل منخفضا بالمقارنة مع معظم مناطق القيادات الإقليمية. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة العمليات الأمنية التي تنفذها قوات الأمن الأفغانية/القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والتي تجبر المتمردين على الرد. ومن المرجح أن تستمر هجمات المتمردين الرامية إلى عرقلة حرية تنقل قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في مختلف أنحاء الجزء الغربي من أفغانستان.



(و) القيادة الإقليمية للعاصمة – ظل عدد الهجمات التي شنها العدو منخفضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتراجع بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. وكان الحدث الأهم هو الهجوم الانتحاري الذي وقع في المنطقة الخضراء في مدينة كابل في ٨ أيلول/سبتمبر وتسبب في إصابات بالغة بين المدنيين. وواصلت العمليات الفعالة التي نفذتها قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية عرقلة خطط هجوم المتمردين في مدينة كابل، واستجابت قوات الأمن الأفغانية بفعالية للحوادث الأمنية عند وقوعها. ومن المرجح أن تظل مقاطعة كابل هدفا لمحاولات هجوم على أهداف بارزة بسبب ما تثيره مثل هذه الهجمات من اهتمام كبير لدى وسائط الإعلام والاهتمام السياسي الذي تحظى به عقب ذلك.



قوات الأمن الوطني الأفغانية

١٠ - مع دخول أفغانستان في المرحلة ٣ من العملية الانتقالية، تضطلع قوات الأمن الأفغانية بالدور القيادي في توفير الأمن لأكثر من ٧٥ في المائة من السكان الأفغان. وفي الوقت نفسه، تواصل نمو قوام قوات الأمن الأفغانية التي حققت هدفها المحدد لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بتجنيد قوة تضم نحو ٣٥٢ ٠٠٠ جندي وشرطي. بيد أن هذه الأرقام تشمل عددا من أفراد قوات الأمن الأفغانية الذين وظِّفوا وما زالوا ينتظرون توجيههم إلى مراكزهم التدريبية. ومع بلوغ الهدف الكمي، سيتركز الآن تطوير قوات الأمن الأفغانية

بشكل رئيسي على تعزيز اضطلاع الأفغان بالدور القيادي في توفير الأمن، والتأهيل المهني للقوات، والنشر الميداني لوحدات الجيش والشرطة المنشأة حديثا.

١١ - وخلال هذه الأشهر الثلاثة، اضطلعت قوات الأمن الأفغانية على نحو متزايد بدور قيادي في العمليات التقليدية في جميع أنحاء أفغانستان، وقادت أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع العمليات، في حين تناقص بالتزامن مع ذلك عدد العمليات التي جرت بقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولكن قوات الأمن الأفغانية تعرضت لخسائر متزايدة مع انتقالها إلى الخطوط الأمامية.

١٢ - وتواصل تحسن الفعالية العملياتية[٦] للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، حيث توجد حاليا ٣٠ وحدة من وحدات الجيش الوطني الأفغاني و ٤٩ وحدة من وحدات الشرطة الوطنية الأفغانية المصنفة بوصفها ''مستقلة مع مستشارين''، وهو أعلى مجموع تحقق حتى الآن. وتُجرى حاليا دورة تقييم جديدة ومن المرجح أن تؤدي إلى تأكيد هذا الاتجاه الإيجابي. وتقدّر القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن أفرقة المستشارين مهمة لتوفير بيئة مناسبة لنمو القيادة الأفغانية وتحسين فعالية قوات الأمن الأفغانية.

١٣ - وكان القرار القاضي بزيادة قوام قوات الأمن الأفغانية (قوام القوة) في مرحلة أولى يليها التركيز على ''تحقيق توازن القوة'' عن طريق تنمية عناصر التمكين وتزويد العاملين فيها بالمهارات المهنية قد اتُخذ قبل عدة سنوات مع إدراك أنه سينطوي على مخاطر تواكب مسار تحقيقه. فعلى سبيل المثال، ستعاني قوات الأمن الأفغانية بعد بنائها بالحجم المطلوب من نقص في اللوجستيات وفي جوانب أخرى. ولا تزال قوات الأمن الأفغانية تحتاج إلى أن يقدم لها التحالف دعما تمكينيا يشمل مجالات الطيران (على صعيد كل من النقل الجوي والدعم القريب)، واللوجستيات، والخدمات الطبية، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع من أجل بلوغ المستوى اللازم من الأداء لتحقيق جميع الأغراض الأمنية اللازمة لعملية الانتقال. ويظل نقص عدد ضباط الصف في قوات الأمن الأفغانية يشكل تحديا، حيث إن الجيش الوطني الأفغاني يحتاج إلى ٧ ٠٠٠ ضابط صف إضافي، كما تحتاج الشرطة الوطنية الأفغانية إلى ٩ ٤٠٠ ضابط صف إضافي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التناقص العام للموظفين في الجيش الوطني الأفغاني يشكل مصدر قلق لأنه تجاوز النسبة الشهرية المتوقعة البالغة ١,٤ في المائة في خمسة من الأشهر الستة الماضية، بل وتجاوز نسبة ٢ في المائة في ثلاثة أشهر متتالية.

(٦) تقيّم قوات الأمن الأفغانية باعتبارها ''منشأة''، أو ''نامية''، أو ''فعالة مع شركاء''، أو ''فعالة مع مستشارين''، أو ''مستقلة مع مستشارين''.

١٤ - وبوجه عام، أحرزت قوات الأمن الوطني الأفغانية تقدما كبيرا، ولكن لا تزال تواجه تحديات تعرقل تطورها. وتعمل حاليا القوة الدولية للمساعدة الأمنية على معالجة هذه المسائل، ولكن ذلك يقتضي جهودا على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل.

الجيش الوطني الأفغاني

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نما حجم الجيش الوطني الأفغاني ليصل إلى نحو ٢٠٩ ١٨٢ أفراد (ولا يشمل ذلك ٠٦٨ ١٥ جنديا في التدريب، والقوات الجوية الأفغانية، والموظفين المدنيين). ويضم الجيش الوطني الأفغاني ٣٥٢ امرأة (ولا يشمل ذلك ٢٠ امرأة في التدريب). وستُستكمل خطة النشر الميداني للجيش الوطني الأفغاني في أواخر عام ٢٠١٣. ومع نمو حجم قوات المغاوير وقوات العمليات الخاصة، وبإضافة وحدات الطيران الخاصة ووحدات قوة النخبة الضاربة المتنقلة، نمت قيادة العمليات الخاصة المشكلة حديثا في الجيش الوطني الأفغاني من وحدة بحجم لواء إلى أول وحدة بحجم فرقة في تاريخ أفغانستان العسكري. ويوجد حوالي ٠٠٠ ١٠ فرد تحت إمرة قيادة العمليات الخاصة للجيش الوطني الأفغاني، التي بدأت تصبح العنصر العملياتي الرئيسي الذي يضغط بنجاح على حركة التمرد في جميع أنحاء البلد.

١٦ - وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، تجاهد بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان لتوفير التأهيل المهني لقوات الأمن الأفغانية. ويتلقى نحو ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ جندي تدريبات في كل يوم، ويُكمل ٠٠٠ ٨ منهم التدريب في كل شهر. ومع وجود ٥٥٢ ٢ مدربا أفغانيا، بدأ اعتماد الجيش الوطني الأفغاني على قوات التحالف يتضاءل، كما بدأ تشييد أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني. ومن المقرر أن تفتح الأكاديمية أبوابها في الربع الأول من عام ٢٠١٣، وستنشئ مرفقا للتدريب سيهيئ الموظفين الجدد للاضطلاع بأدوار قيادية في الجيش الوطني الأفغاني. وستكون الأكاديمية قادرة على تدريب ٥٠٠ ١ طالب ضابط سنويا.

القوات الجوية الأفغانية

١٧ - يجري حاليا تطوير القوات الجوية الأفغانية. وتضم القوات ٩٦ طائرة من بينها ٥٤ طائرة هليكوبتر. وبلغ عدد الأفراد المعيّنين في القوات الجوية الأفغانية ٢٢٤ ٦ فردا (ولا يشمل ذلك ٥١٢ فردا في التدريب)، وما زالت هذه القوات تسير على المسار الصحيح لبلوغ قوامها النهائي البالغ ٠٠٠ ٨ فرد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتوجد في القوات الجوية الأفغانية ٢٧ امرأة. ويوجد حاليا ٦٢ طيارا أفغانيا معيّنا للعمل في وحدات

الطيران العاملة. ويوجد ٩٥ طيارا متدربا، منهم ٨١ طالب طيران يتابعون تدريبات في مختلف المراحل في الخارج، و ١٤ طالب طيران يتدربون في قاعدة شنداند الجوية.

١٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تخرّجت من قاعدة شنداند الجوية الدفعة الأولى من طياري الطائرات الثابتة الجناح منذ أكثر من ٣٠ عاما؛ وهؤلاء الطيارون الثلاثة هم أول من أنجز برنامج تدريب الطيارين على الطائرات الثابتة الجناحين منذ بداية اشتغال بعثة التدريب الجوي التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، التي بدأت في عام ٢٠٠٧. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تعيق تنفيذ القوات الجوية الأفغانية عملياتها باستقلالية كاملة قبل عام ٢٠١٤ في الاستثمارات في معدات جديدة (والحفاظ عليها)، ومواصلة نمو قيادة القوات الجوية الأفغانية، وعمليات الدعم الجوي الخفيف (ما تبقى من الطائرات من طراز Mi-35) وعمليات النقل الجوي المتوسطة المدى (الطائرات من طرازي C-27 و G222).

الشرطة الوطنية الأفغانية

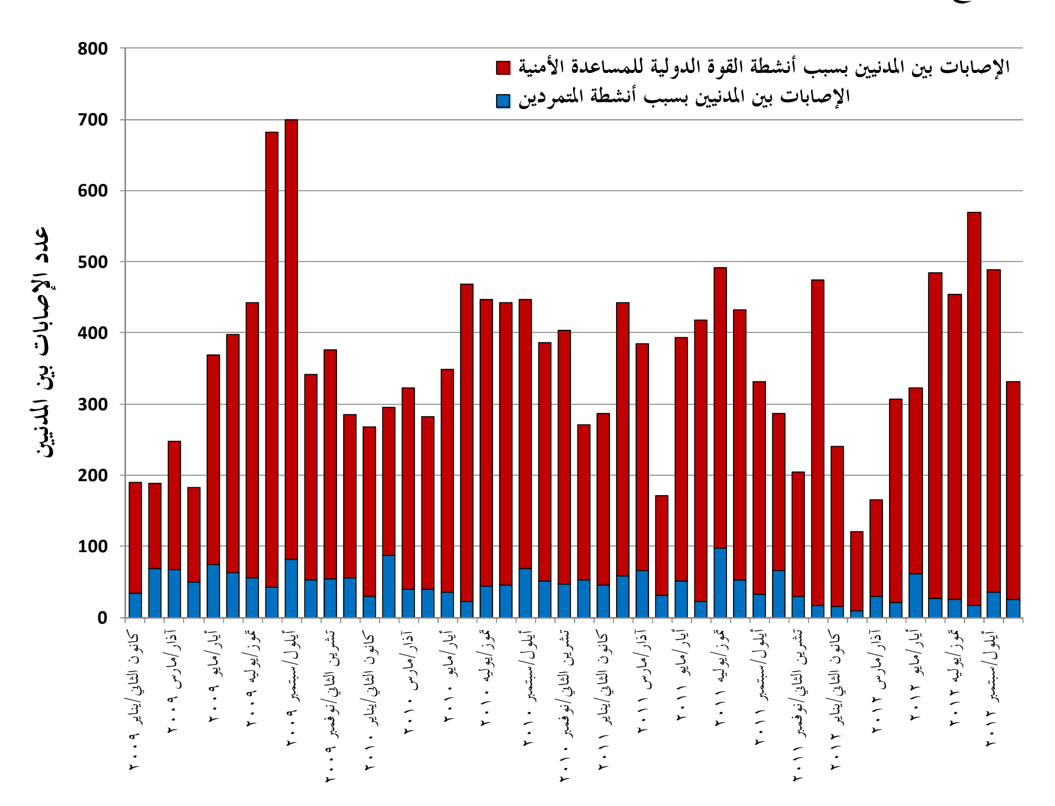
١٩ - بعد التوقف مؤقتا عن تجنيد جنود جدد من أجل تدريب ضباط الصف الجدد وترقيتهم، من المرجح أن تحقق الشرطة الوطنية الأفغانية هدفها البالغ ٠٠٠ ١٥٧ فرد بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣. وبلغ عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية ١٥٨ ١٤٧ فردا (دون حساب ٦٩٦ ٥ فردا في التدريب) في أواخر أيلول/سبتمبر (ومن بينهم ٤٥٥ ١ امرأة).

٢٠ - ويسمح التأهيل المهني وجهود التدريب المكثفة للشرطة الوطنية الأفغانية بتخريج ٦٠٠ ٣ رجل شرطة شهريا في المتوسط. وحيث إن الشرطة الوطنية الأفغانية تستطيع الاعتماد على شبكة كاملة من مراكز التدريب، فقد بدأت بتنويع قدراتها العملياتية في مجالات الاستخبارات، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الجريمة، والشؤون الطبية، ومكافحة الحرائق، والمرور، والتدريب. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تخرّج ٦٩ من ضباط الشرطة الوطنية الأفغانية من أول مدرسة للمرشحين لشغل مناصب ضباط شرطة يقودها بشكل كامل موظفون أفغان دون أي دعم من مستشارين تابعين لقوات التحالف.

٢١ - وبالمقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة، فإن الشرطة الوطنية الأفغانية تتسم حاليا بقدر أكبر من المهنية والتوازن وتحسن باطّراد فعاليتها العملياتية، وهي قادرة على تحقيق الشروط للامساك بزمام المسؤولية الأمنية في المناطق التي تُنقل إليها.

الإصابات بين المدنيين

٢٢ - بوجه عام، لا تزال الإصابات بين المدنيين مصدر قلق بالغ للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ولحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية. ويظل تخفيض عدد حوادث الإصابات بين المدنيين ونطاقها إلى أقصى حد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن ضرورة الإدارة الفعالة لآثار هذه الحوادث عند وقوعها تُعتبر أيضا أمرا بالغ الأهمية.



٢٣ - ولدى النظر إلى الإصابات الواقعة بين المدنيين نتيجة لأنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأنشطة المتمردين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت أرقام الإصابات التي تم التأكد من وقوعها بين المدنيين هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٣ في المائة عن عام ٢٠١١ (١ ٣٩٤ إصابة مقابل ١ ٠٤٨ إصابة). وتشير التقارير إلى أن المتمردين مسؤولون عن التسبب في ٩٤ في المائة من وفيات المدنيين المتصلة بالمعارك، وأنهم مسؤولون عن ٩١ في المائة من الإصابات بين المدنيين.

٢٤ - وخلال نفس هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تبيّن أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية كانت مسؤولة عن نسبة ٩ في المائة فقط من الحوادث المتعلقة بالإصابات بين المدنيين، ويمثل

ذلك اتجاها تنازليا مستمرا. وانخفض عدد الإصابات بين المدنيين بسبب القوة الدولية للمساعدة الأمنية هذا العام بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. ومع ذلك، ما زال في وسع المتمردين استغلال الحوادث المرتبطة بالإصابات بين المدنيين والتلاعب بها لمصلحتها، حيث إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تبدو مسؤولة في نظر السكان الأفغان عن جميع الحوادث التي تقع فيها إصابات بين المدنيين.

٢٥ - ومع مواصلة القوة الدولية للمساعدة الأمنية تسليم مزيد من المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية، من المقدّر أن يتواصل انخفاض أعداد الإصابات بين المدنيين الناجمة عن أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

مكافحة المخدرات

٢٦ - تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إلى جانب المجتمع الدولي، تقديم الدعم لما تنفذه حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في مجال مكافحة المخدرات من برامج وعمليات موجهة ضد المرافق والميسّرين الذين يدعمون التمرد في أفغانستان. وما زالت القوة الدولية للمساعدة الأمنية عاملا رئيسيا للتمكين في جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها الجهات المدنية وأجهزة إنفاذ القانون الأفغانية، وتدعم أيضا برامج التنمية الاقتصادية وبرامج الإدارة ذات الأهمية الحاسمة عن طريق توفير الأمن بصورة غير مباشرة.

٢٧ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حصد المزارعون القنب وبدأوا في زراعة الخشخاش في المناطق المنتجة الرئيسية في الجنوب والجنوب الغربي التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من زراعة الخشخاش في أفغانستان. وليس لدى القوة الدولية للمساعدة الأمنية سوى بيانات قليلة في الوقت الراهن عن نتائج عمليات القضاء على محاصيل الخشخاش التي نفذت في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن نسبة الزيادة في عمليات القضاء على تلك المحاصيل، التي بلغت ١٥٤ في المائة في عام ٢٠١٢، أدت إلى انخفاض أولي في إنتاج الأفيون، لأن المزارعين في بدخشان وهلمند حصدوا المحاصيل مبكرا انطلاقا من اعتقادهم بأن جهود القضاء على تلك المحاصيل تمثل تهديدا جديا. غير أن بعض النجاحات التي حققتها حملة القضاء على تلك المحاصيل قد تأثر سلبا بسبب فساد بعض الموظفين المحليين، ومن الأمثلة على ذلك أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد كشفت عن حالات رشوة مقابل الحماية من عمليات القضاء على تلك المحاصيل. وعلاوة على ذلك، ورغم هذه الزيادة في نسبة القضاء على محاصيل الخشخاش، زادت المساحة المزروعة بالخشخاش بنسبة ١٨ في المائة.

٢٨ - وبوجه عام، يُقدّر أن حملة القضاء على تلك المحاصيل في عام ٢٠١٢ هي مؤشر على توسع نطاق سيادة القانون، رغم أنه يُخشى أن تأثيرها قد تمثل في الدفع إلى زراعة الخشخاش خارج مناطق زراعته التقليدية دون أن يطال كثيرا مستويات الزراعة بوجه عام.

٢٩ - كما أن تنحية السيد مانغال، حاكم هلمند، ستؤثر أيضا في جهود مكافحة المخدرات. فمقاطعة هلمند ما زالت تضم تقريبا نصف المساحات المزروعة بالخشخاش في أفغانستان، رغم أن الحاكم مانغال قد نجح عبر استخدام برنامج القطاع الغذائي في هلمند في تخفيض مستويات الزراعة بنحو ٤٠ في المائة مقارنة بالذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٨. ويمثل هذا البرنامج أنجح جهد بُذل حتى الآن في أفغانستان في مجال مكافحة المخدرات، واستُخدم كمثال يُقتدى به لبرامج مكافحة المخدرات في المقاطعات الأخرى. وحيث إن مقاطعة هلمند كانت مثالا يحتذى به لجهود مكافحة المخدرات على نطاق الحكومة بأسرها، فإن من غير المعروف بعدُ ما إذا كانت تنحية الحاكم مانغال ستؤدي إلى تراجع الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات ليس في مقاطعة هلمند فحسب، بل أيضا في مقاطعات أخرى.

٣٠ - ونظرا إلى اتسام تجارة المخدرات بالمرونة، وإلى أن جهود القضاء على المحاصيل ومنع الاتجار لم تؤدِّ إلى التخلص من كمية كافية من الأفيون من السوق على نحو يحقق تخفيضا كبيرا في مستويات إنتاج المخدرات، لا يُنتظر أن تتأثر إيرادات المتمردين إلا بقدر محدود. وما لم تتم المحافظة على الأمن، ومعالجة الفساد، وتعزيز الإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات، فإن من المرجح أن زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون ستنتعشان في المستقبل القريب.

الإدارة

٣١ - تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية عبر كفالة إبقاء الموارد الدولية والمساعدة الإنمائية بعيدا عن تأثير الغش والفساد. واستعرضت القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى الآن عقودا تتجاوز قيمتها ٤٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، واستبعدت ١٢٦ شركة (مقابل ١٢٠ في ربع السنة السابق)، وأحالت ٣٢ قضية إضافية إلى المسؤولين المعنيين بقرارات التعليق/الاستبعاد في عدة وكالات.

٣٢ - ويواصل البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج إحراز تقدم. فخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، ازداد عدد الأشخاص الذين أُعيد إدماجهم من ٢٤٦ ٢ إلى ٠٤٤ ٥ شخصا، إضافة إلى ٩٠٠ شخص مسجل حاليا في عملية إعادة الإدماج. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية دعم الحكومة الأفغانية من أجل تحسين قدرة البرنامج، وتضطلع بذلك

بشكل رئيسي من خلال مجالس السلام في المقاطعات والأفرقة التابعة للأمانة المشتركة، على الرغم من أن الافتقار إلى موارد مخصصة من الموظفين الحكوميين يعني قدرة محدودة على الإنجاز، وذلك بسبب السرعة التي اتسم بها إنشاء البرنامج.

٣٣ - وعُقد الأسبوع الوطني للسلام والوحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأدى إلى توعية الأفغان بشكل أفضل بمجلس السلام الأعلى والأمانة المشتركة. وتضمنت فعاليات الأسبوع أكثر من ١٩٠ مناسبة في جميع المقاطعات الـ ٣٤، وشارك فيها أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الأفغان مشاركة مباشرة. وساهمت المناسبات التي جرت في كابل مساهمة كبيرة في التوصل إلى فهم دولي أوسع لدور الحكومة في عملية السلام، في حين أن المناسبات التي نظمت في مختلف أنحاء البلد كانت شديدة الأهمية في نشر الرسالة إلى الأفغان المحليين.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المؤسسات الأفغانية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأحرزت تقدما في إعداد حملة للتوعية العامة بشأن العنف ضد المرأة، فضلا عن التعاون مع الزعماء الدينيين بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، تم تقييم بعض تدابير التنفيذ بأنها تمثل حلولا سريعة، وأنها لم تتخذ وفقا لروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فعلى سبيل المثال، ما زالت النساء العاملات ضمن هياكل الحكومة يفتقرن إلى الدعم المناسب ولا يضطلعن في كثير من الأحيان بالعمل الذي تم تدريبهن على أدائه و/أو تعيينهن للقيام به.

٣٥ - وأُنشئت في كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وحدات معنية بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ولكن تأثيرها لم يظهر بعد نظرا لحداثة عهدها.

٣٦ - وما زالت القوة الدولية للمساعدة الأمنية ملتزمة بشدة بتقديم دعمها لأنشطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العناصر المسلحة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥). وأعدّت القوة الدولية للمساعدة الأمنية إجراءات تشغيل موحدة لتوفير توجيهات وإرشادات إضافية حول منع انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال.

عملية الانتقال

٣٧ - عقب إعلان الرئيس كرزاي في وقت سابق من هذا العام عن بدء تطبيق المرحلة ٣، بات أكثر من ٧٥ في المائة من السكان الأفغان يعيشون الآن في المناطق التي تمسك فيها قوات الأمن الأفغانية بزمام المسؤولية الأمنية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد

تم إجراء تسعة احتفالات من أصل ١٤ احتفالا في إطار المرحلة ٣. ويتواصل التخطيط للمراحل المقبلة، حيث تضطلع الحكومة الأفغانية بالدور القيادي بينما تضطلع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بأنشطة المساعدة والتيسير، ولا سيما من أجل تشجيع مشاركة الوزارات غير الأمنية. وزارت أفرقة معنية بالتخطيط لعملية الانتقال، تضم أعضاء من قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، كل مركز من مراكز تنسيق العمليات الإقليمية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وقدمت تقارير إلى مؤتمر تقييم وتخطيط عملية الانتقال، الذي عقدته وزارة الدفاع الأفغانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٨ - ويُتوقع الإعلان عن المرحلة ٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مع بدء التنفيذ في النصف الأول من عام ٢٠١٣. ومن المقرر الانتهاء من عملية الانتقال في نهاية عام ٢٠١٤، وستتولى حينئذ قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن في جميع أنحاء أفغانستان.

التنمية

٣٩ - عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مؤتمر تنسيق لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات. واستضاف المؤتمر ممثلين عسكريين ومدنيين من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وسبع وزارات أفغانية، والمديرية المستقلة للحكم المحلي، ولجنة تنسيق عملية الانتقال، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن ١٧ سفارة. وكان الهدف من المؤتمر هو تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة ودعم ملكية الحكومة المساهمة لتطور أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. ومع بدء إغلاق أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، سيواصل مكتب الممثل المدني الأقدم التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية تقديم الدعم للمديرية المستقلة للحكم المحلي في هذه العملية، وتشجيع المديرية المستقلة للحكم المحلي ومساعدتها على تنسيق جهود أفرقة إعادة إعمار المقاطعات.